إطار مقترح لترشيد سياسة الدعم النقدى كأداه لإقتصادالسوق الإجتماعى لتفعيل جهود التنمية البشرية
دراسة مقارنة مع بعض التجارب الأوروبية

[١٨] .

أحمد فؤاد مندور[١]– **سهير عادل العطا**[٢]– **هشام محمدى عمر الجابى**[٣]
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) كلية البنات، جامعة عين شمس ٣) وزارة المالية

المستخلص

هدفت الدراسة إلى طرح إطار يتم من خلاله ترشيد سياسة الدعم النقدى معتمدا على الدور الذى يمكن أن تقوم به المؤسسات غير الحكومية وهى من أهم ركائز اقتصاد السوق الإجتماعى بتوسيع قاعدة المستفدين من الدعم النقدي وذلك بهدف تفعيل الجهود المبذولة فى مجال التنمية البشرية وفاء الدولة بمسئوليتها الإجتماعية مستخدما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك فى ضوء تجربتين للدولة الألمانية التجربة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية والتجربة الثانية بعد انهيار حائط برلين واتحاد ألمانيا الغربية والشرقية مستخدما المنهج الاستقرائي لجمع الجقائق وتفسيرها واستخلاص دلالتها خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٨ والفترة من ١٩٩٠ إلى الفترة ١٩٩٩.

وقد توصلت الدراسة إلى ديمومة المعوقات الاساسية للتنمية البشرية المتمثلة فى ارتفاع معدلات الفقر والامية والتسرب من التعليم وتدنى مقومات البيئة الصحية متمثلة فى نوعية مياه الشرب والصرف الصحى والغذاء بالاضافة إلى إرتفاع معدلات التلوث والامراض المزمنة وضعف قدرة المؤسسات غير الحكوميه على الحد من الآثر السلبى لإقتصاد السوق الحر وعدم وجود استراتيجية واضحة لاستدامة الموارد البشرية الا ان هذا الطرح يتطلب تبنى الحكومة إستراتيجية تقوم على برنامج عمل محدد بفترة زمنية تعمل على معدلات الفقر والامية والتسرب فى التعليم علي أن يمول هذا البرنامج من الموازنة العامة للدولة في تنفيذه علي المؤسسات غير الحكومية ومتضمن خطة لتحسين الرعاية الصحيه ونوعيه الغذاء وكذلك السيطرة على التلوث وخفض معدلاته دعم الحريات العامة والمشاركة فى الحياة السياسية بتفعيل دور الاحزاب والنقابات والجمعيات الحقوقية والخيرية وطرح القضايا القومية على هذه المؤسسات لمناقشتها ووضع تصورات للحلول الممكنة لها وعلى رأسها قضايا التعليم والتدريب والعولمة.والشفافية

مقدمة الدراسة

البشر هم الثروة الحقيقية لأى أمة ولذا فإن قدرات أى أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أى جديد بكفاءة وفاعلية فتلك الأمم التى قطعت على نفسها إلتزمات هامة تجاه تجميع رأس المال البشرى وتحويله الى طاقة وميزه تنافسية عالية تم توجيها إلى استثمارات عالية الإنتاجية كان مبعثه إيمانينها بأن سر نهضتها ونموها يكمن فى عقول أبنائها وسواعدهم وقد وقد كان ثمار ذلك أن حققت إقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدما (أحمد وفاء زيتون–٢٠١٠ – ص١٧)

وقد ساهمت تنفيذ العديد من الإصلاحات الإقتصادية التي تعتمد على إعادة الهيكلة واستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل بالإضافة إلى إعتماد سياسة الخصخصة التى تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الإجتماعية أى تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف وبالتالى التخلص من العمالة الزائدة وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الاساسية إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو(أسامة عبد الخالق –١٩٩٥ – ص٣٥)

وقد ساهمت هذه السياسات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة وهما من أهم المشكلات التى تعوق جهود التنمية البشرية و نهذا أصبح لزاماً على الحكومة أن تتبنى إستراتيجية تقوم على برنامج عمل محدد بفترة زمنية تعمل على معدلات الفقر والامية والتسرب فى التعليم.

مشكلة الدراسة

عند إعداد مشروع الدراسة تم إجراء دراسة أستطلاعية حول مخصصات الدعم ونسبة السكان تحت خط الفقر وقد اظهرت الدراسةأرتفاع مخصاصات الدعم من ١٣٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ١٨.٣% من إجمالي الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة لتصل

إلى ٣٣١ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بنسة ٢٠.٦% من إجمالي الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة، وبمقارنة ذلك بارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر علي مستوي الجهورية من ٢١.٣% عام ٢٠٠٩ إلي ٢٤.٨% عام ٢٠١٣،إي أننا أمام ظاهرة ترتفع فيها مخصصات الدعم وعلي الرغم من ذلك يرتفع أعداد الفقراء ، مما يضعف الجهود المبذولة للوصول إلي تنمية بشرية حقيقة ممإستوجب إجراء هذه الدراسة وطرح إطار يعتمد على الدعم النقدي كأدة من أدوات إقتصاد السوق الإجتماعي.

أهداف الدراسة

- تبنى إطار لسياسة الدعم النقدى يهدف إلى تفعيل أليات اقتصاد السوق الإجتماعى ويدعم جهود التنميه البشرية.
- توسيع قاعدة المستفدين من سياسة الدعم النقدى والعمل على رضاهم على البرنامج التى تتبناها هذه السياسة .
- دعم الجهود المبذولة لنقل مصر من المستوى الثانى طبقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٠ إلى المستوى الأول .

فروض الدراسة

١- هناك علاقة ذات دلالة بين تفعيل دور المؤسسات غير الحكومية ومجريات العملية التعليمية.

٢- هناك علاقة ذات دلالة بين ترشيد الدعم النقدى والمساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى.

٣- هناك علاقة ذات دلالة بين الاستثمار فى الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية.

الدراسات المرجعية

١) دراسة جهاد عبد العزيز على يوسف (٢٠١٠) موضوعها: إطار مقترح لسياسة ضريبة كأداة للتمية المستدامة.

وتهدف الدراسة إلى تقييم الآثار الإجتماعية والإقتصاديه لإدارة مشروعات تلك المنظمات البيئية لمعرفة مدى اسهامها فى التنمية المستدامة من حيث إيجاد فرص عمل جديدة من الخدمات المقدمة للحفاظ على البيئة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوجيهات يمكن استخدامها كمؤشر يعمل على تمكين تلك المنظمات من التوسع فى المشروعات البيئية والتخلص من المخلفات وخفض معدلات التلوث أضرار انباعثها وإعادة استخدام الجزء الرطب منها فترفع الجدوى الإقتصادية لتلك المشروعات بما يعود بالنفع على المنظمة وتعزيز قدرتها على البقاء بجانب توفير فرص متعددة وتخفيف العبئ على الموازنة العامة للدولة بمشروعات متكاملة يراعى فيها الإعتبارات البيئية والتى لا تستطيع الدولة تحمل أعبائها الإقتصادية والإجتماعية.

٢) دراسة إكرام فتحى إلياس(٢٠١٠) موضوعها: التاثير التبادلى بين التدهور البيئى والفقر دراسة تطبيقية على الوضع فى مصر.

وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى التأثير وحجمه بين التدهور البيئى والفقر وخاصة فى الريف المصرى ودور المؤسسات الشعبية والحكومية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن اهم مشكلات تلوث البيئة الريفية هى تلوث المياه والتلوث بالقمامة والمخلفات والتلوث الإجتماعىومن أهم مصادر التلوث فى الريف هى التلوث بالمبيدات والأتربة ومزارع الحيوان بما تحويه من مخلفات وحيوانات نافقة وتصريف الأسمدة فى المجرى المائية أهم مصادر التلوث فى البيئة الحضرية هى التلوث بعادم وسائل النقل والقمامة والأتربة وأن أهم الآثار المترتبة على تلوث البيئة هى الامراض الصدرية وأن هناك أدوار عديدة يقوم بها الأفراد والجماعات والقيادات المحلية والمؤسسات الشعبية والحكومية فى مواجهة التلوث ومشكلاته إلا أنها تؤثر على المستوى المتوقع فى البيئة الحضرية وقد إتضح عدم وجود علاقة بين التغيرات الديموجرافية وبعض متغيرات المشاركة وأنواع المشاركة.

٣) دراسة راشد قران راشد المنصورى(٢٠٠٧) وموضوعها: دور التنميه البشرية فى تحسين الأداء فى مستشفيات دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتهدف الدراسة إلى قياس التحسن فى دولة الامارات نتيجة تفعيل جهود التمية البشرية.

وقد خلصت الدراسة إلى بيان القائمين على مستوى الجمعيات وأفراد المجتمع وغياب النظرة الشمولية للجمعيات الأهلية على المستوى الوطنى أو الإقليمى وغياب التنسيق بين كلا من الأجهزة الحكومية والجمعيات الاهلية والجامعات والمراكز البحثية لتحسين الاستفادة من خبرات كل منه فى الامور المتعلقة باليئة وضعف الحماس الجماهيرى بسبب انقلاب العاملين بالجمعيات على أنفسهم وضعف لغة الحوار بين الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية وضف الدور الذى تقوم به الأجهزه الحكومية والاجهزة الشعبية والمحلية فى مساعدة الجمعيات الأهلية فى تأية الدور المطلوب والمنتظر منها وأن الجمعيات الأهلية تمتلك قدرة أكبر مقارنتا بالأجهزة الحكومية فى سعيها للتأثير على أفراد المجتمع وإقناعهم بجانب أنها تستطيع تشكل جماعات ضغط على متخذى القرار وتستطيع أن تقوم بتنفيذ الكثير من المشروعات التى تخدم البيئة بدلا من الأجهزة الحكومية وتقرب وجهات النظر بين الجمعيات الاهلية فى مقترحات التطوير.

٤) دراسة متى نجيب رزق سلامة(٢٠٠٣) وموضوعها: دور الادوات الاقتصادية فى الادارة البيئية للتحكم فى نفايات المستشفيات –دراسة تطبيقية على المستشفيات الخاصة بالقاهرة.

وتهدف الدراسة إلى قياس الادوات الاقتصادية للتحكم فى نفايات المستشفيات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المشكلات البيئية بكل انواعها مثل تراكم القمامة والمخلفات لتزال قائمة فى المجتمعات التى استهدفتها الدراسة فى إنشاء بؤر التلوث كتجمعات القمامة ومياه الصرف الصحى قد انعكست على السكان بالاصابة بأنواع عديدة من الامراض وبالأخص الحساسية بأنواعها وأن التنسيق بين الجمعيات المنفذة للمشروعات البيئية التى استهدفتها الدراسة وأن أصحابها من خلال عدم تكرار الضغوط المبذولة بالمجتمعات المستهدفة فى أثر تحقيق جزء منفاعلية تلك المشروعات وأنه لايوجد فروق ملموسة بين الإتجاهات السلوكية السلبية وحدة المشكلات البيئية أو دراسة الوعى والثقافة البيئية.

٥) دراسة ستيفنج. بول في (٢٠١٢) وموضوعها: الاقتصاد الاجتماعي والنيوليبرالية والتعليم الأكاديمي، من السوق الحرة إلى الرأسمالية المعرفة.

تهدف الدراسة الى: بيان الجدوى الاقتصادية الى بيان الجدوى الاقتصادية للتعليم الاكاديمى، ووضع الأهداف وتحقيقها على مستوى الفلسفة السياسية والنظرية الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة الى أنه ظل صعود الليبرالية الجديدة خلال الثمانينات والتسعينات إلى تحول جوهرى فى الطريقة التى قامت بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الأخرى بتحديد وتبرير وجودها المؤسسى فقد استعيض عن الثقافة المهنية التقليدية بالافق الرحب والمناقشة الفكرية بضغط مؤسسى على الأداء، وتدابير ضمان الجودة والتدقيق الأكاديمى، وقد تتبعت هذة الورقة البحثية الروابط بين النيوليبرالية والعولمة من جهة، والنيوليبرالية والاقتصاد الاجتماعي منجهة أخرى وإيمان الحكومات بدور المؤسسات التعليمية، وخاصة التعليم الأكاديمي فمن المهم جدا أن يصبح التعليم نبراس للسياسات الحكومية فيجميع أنحاء العالم، وتشكل الجامعات محركا رئيسيا في اقتصاد المعرفة عموما واقتصاد السوق بوجه خاص، ومن ثم يتم تشجيع المؤسسات التعليمية على إقامة صلات مع الصناعة والأعمال التجارية الشراكات الجديدة في مجال المشاريع، وقد أدى الاعتراف بالأهمية الاقتصادية للتعليم الأكاديمي وإلى الجدوى الاقتصادية، إلى مبادرات ترمي إلى تشجيع المزيد من مهارات تنظيم المشاريع، فضلا عن وضع مقاييس جديدة للأداء لتعزيز الناتج ووضع الأهداف وتحقيقها، وتحاول هذه الورقة توثيق هذه الاتجاهات على مستوى الفلسفة السياسية والنظرية الاقتصادية.

التعقيب على الدراسات المرجعية

الدراسات السابقة اوضحت العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية والاقتصاد من زوايا مختلفة لبيان دور الدعم وخاصة الدعم النقدى فى التنمية الادارة البيئية و لبيان أثر المخاطر التى تتعرض لها البيئة مع المخاطر مع إهمال باقى مؤسسات المجتمع المدنى والدراسات السابقة تعاملت مع المخاطر التى تواجهه البيئة الطبيعية من وجهه نظر بيئية واشارت إلى الأساليب

التى يمكن من خلالها مواجهه هذه المخاطر دون محاولة إيجاد تقييم كمى أو إحصاء نوعى لأثر هذه المخاطر على عناصر البيئة الطبيعية.

بالإضافة إلى الدراسات السابقة ربطت بين التدهور البيئى والنشاط الإقتصادى والأثر السلبى على النشاط الإقتصادى دون التعرض للتكلفة التى يتحملها المجتمع نتيجة التدهور البيئى.

وجاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات المرجعية السابقة من خلال طرح أفكار بهدف إيجاد أساليب مناسبة لإجراء تقييم نوعى لجهود التمنية البشرية وكذلك المساهمات التى تقدمها لمعالجة قضيات الفقر والأمية وتسرب من التعليم كما هدفت الدراسة إلى إيجاد وسيلة لتفعيل الدعم النقدى.

الإطار النظري

المفهوم الاول: الدعم: يمكن الإشارة إلى نوعين من الدعم هما (الدعم العينى– الدعم النقدى)

والدعم العينى: هو عبارة عن توفير سلع وخدمات معينة لفئات من المجتمع بعينها غير قادرين على تلبية احتياجتهم الأساسية وذلك بأسعار منخفضة ويعد الدعم العينى من أكثر انواع الدعم انتشار و خاصة فى حالات التضخم الحاد وهناك عدة طرق يمكن من خلالها توصيل الدعم للمواطن وهى دعم اسعار السلع والخدمات والبطاقات التموينية وكوبونات الغذاء وبرامج التغذية المكملة والإستهداف الذاتى.

أما الدعم النقدى: فهو تقديم مساعدات نقدية لفئات معينة من المواطنين غير القادرين على تلبية احتياجتهم الأساسية أو بهدف الإسهام فى برامج توليد الدخل سواء كانت هذه البرامج تهدف إلى التوظيف الذاتى او الحد من الظواهر الجتماعية مثل التسرب من التعليم والامية.

المفهوم الثانى: اقتصاد السوق

يمكن الإشارة إلى نوعين من اقتصاد السوق هما اقتصاد السوق الحر واقتصاد السوق الإجتماعى

واقتصاد السوق الحر: هو الإقتصاد الذى يعتمد فى اليات عمله على قواعد العرض والطلب حيث يرى عالم الإقتصاد الشهير آدم سميث أن ترك السوق يتصرف طبقا للعرض والطلب يؤدى إلى أفضل النتائج لكل من المستهلكين والمنتجين وان هناك يد خفية توجه العرض بصفة دائمة للاستجابة للطلب ما يحقق ما يسمى بكفاءة تخصص الموارد التى تتصف بالندرة وذلك فى مواجهه احتياجات المستهلكين المتعددة وفى هذا السوق الحر يتم تحيد الحكومة كمنتج وهناك عدة معايير تحكم هذا الاقتصاد بهدف الوصول الى التفاعل الكفء بين العرض والطلب.

التبادل الطوعى والحر للقيمة والقيم المرتبطة بالسلع والخدمات حتى يتم تحديد السعر لهذه السلع والخدمات دون تشوه .

كفالة الحرية للمؤسسات للدخول والخروج من السوق وتملك وسائل الانتاج وتبادل هذه الوسائل؛ وان كافة اشكال النشاط الاقتصادى متاحة أمام الجميع.

حرية انتقال وتدفق المعلومات والشفافية كذلك حرية تكوين النقابات و الجمعيات وغيرها من المؤسسات غير الحكومية التى تهدف الى ضبط ايقاع السوق، وعمل الحكومات بكفاءة بهدف حماية السوق من الممارسات الفاسدة مثل الاحتكار والمضاربة.

أما اقتصاد السوق الاجتماعى: هو اقتصاد يعمل وفقا لاليات عمل اقتصاد السوق الحر مستفيدا من الكفاءة والفاعلية التى يحققها هذا الاقتصاد ومستخدما هذه الفاعلية الاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية وايجاد مناخ من تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع.

اى أن اقتصاد السوق الاجتماعى هو اقتصاد المبادرات الخاصة التى تكفلها الدولة و انه يعمل فى ظل منافسة كاملة ويهدف الربح وكذلك الكفاءة القصوى فى تخصيص الموارد دون التفريط فى الحقوق الأساسية للمواطن والتى تضمنها الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة وبذلك يكون اقتصاد السوق الاجتماعى هو اقتصاد تعظيم قدرات المواطن و توسيع اختياراته.

المفهوم الثالث: التنمية البشرية: البشر هم الثروة الحقيقية لأى امة وان قدرات أى أمة تكمن فيما تملكه من رأس مال بشرى حيث عرف برنامج الامم المتحدة عملية التنمية البشرية بأنها توسيع لخيارات الافراد و ان توسيع هذه الخيارات امام الافراد ويتطلب ثلاث دعائم وهى ان يعيش الافراد حياة مديدة وصحيه وان يكتسبو معرفه وان يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشى لائق متغلبين على أهم التحديات التى تواجه التنمية البشرية متمثلة فى الفقر والأمية والتلوث والعولمة وان خيارات الافراد لابد من أن تعمل فى مناخ من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإطلاق الطاقات الإبداعية لدى الأفراد وتمتعهم بالاحترام وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية مؤشر لها يعمل من خلال ثلاثه معايير:

- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحى)
- معيار التحصيل العلمى وهو معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة (مؤشر تعليمى)
- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى (مؤشر اقتصادى)

وتتراوح القيم الناتجة عن هذا لمؤشر بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد الصحيح عكس مدى تقدم الدولة فى مجال التنميه البشرية والعكس صحيح وقد قسم برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية الدول الى ثلاث فئات طبقا لهذا الدليل الفئة الاولى وهى حتى ٨، والفئة الثانية اقل من ٨، حتى ٥، والفئة الثالثة وهى أقل من٥

والجدير بالذكر أن هناك العديد من مؤشرات التنميه البشرية تصل إلى اكثر من ١٨٠ مؤشر يمكن من خلالها إعطاء صورة عن حجم التطور المحقق فى التوقعات المستقبلية واعطاء صورة حقيقية عن مستوى الحياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الأفراد والحريات العامه.

إجراءات الدراسة

اعتمد الباحث أدوات بحثية لجمع البيانات المعلومات من خلال تقارير إحصائية للدعم في مصر بشقيه العيني والنقديمن أهمها:

- تقرير عن مركز المعلومات إتخاذ القرار بمركز المعلومات عن رفع الدعم وإجراءات الحماية الإجتماعية يونيو ٢٠١٧ وتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن التعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت.
- ودراسات مرجعية بعد الحرب للتجربة الألمانية العالمية الثانية خلال الفترة من ١٩٤٩ إلي ١٩٥٨ والفترة من ١٩٩٠ الي ١٩٩٩ من أهمها:
- كتاب تاريخ العالم المعاصر، محمد حمزة حسين ، دار المنهل للنشر ، ٢٠١٥ .

وقد استخدام الباحث المنهج الإستقرائي لوصفى دراسة الظاهرة وتقييم أثرها اقتصاديا واجتماعيا من خلال التحليل الكيفى.

النتائج

وجاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات المرجعية حيث هدفت إلى إيجاد وسيلة لتفعيل الدعم النقدى من خلال إيجاد أساليب مناسبة لإجراء تقييم نوعى لجهود التنمية البشرية وكذلك المساهمات التى تقدمها لمعالجة قضايا الفقر والأمية وتسرب من التعليم وقد شملت الدراسة على العديد الدراسات المرجعية والتقارير الاحصائية وأظهرت الدراسةأن هناك عدة عوامل لنجاح التجربة الألمانية بعد الحرب العلمية الثانيةمن أهمها:

- التدريب المهني المزدوج في قطاعي التجارة والصناعة.
- إعتماد الإقتصاد الألماني بدرجة كبيرة على الصادرات.
- وجود عدد كبير من الشركات متوسطة الحجم تمثل الركيزة الأساسية للإقتصاد.
- وجود عدد كبير من براءات الاختراع تميز الدولة الألمانية عن نظيرتها الاوروبية.
- التطور الإيجابي لتكاليف الانتاج وإرتفعها بإعتدال بمقارنة مع الدول الأوروبية.
- وجود تجمعات صناعية تقليدية تتركز في مناطق معينة مما يكسبها تميز واضح.

أما بخصوص التحديات المعيقة بجهود التنمية البشرية في مصر نجد أن:

- نسبة السكان تحت خط الفقر علي مستوي الجهورية قد إرتفعت من ٢١.٣% عام ٢٠٠٩ إلي٢٧.٨% عام ٢٠١٥ إي أن ٢٧.٨% من السكان فى مصر فقراء ولايستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغيره.
- بلغ إجمالى عدد المتسربين من التعليم نحو ١.١٢٢ مليون طالب وأن هناك نحو ٣٢١.٨ ألف طالب متسرب من المرحلة الابتدائية، و٤٥١.٦ متسرب من المرحلة الإعدادية، ومن المرحلة الثانوية، يوجد نحو ٣٤٩ ألف متسرب.
- وفقا لنتائج تعداد مصر لعام ٢٠١٧، يوجد بمصر نحو ١٨.٤ مليون أمى من سن ١٠ سنوات فأكثر من إجمالى عدد سكان فى هذه الفئة العمرية يبلغ ٧١ مليونا و٣٦٩ ألف فرد، حيث شكلت نسبة إنتشار الأمية بين المصريين "١٠ سنوات فأكثر"، ٢٥.٨% ويعد هذا تحسن حيث نسبة إنتشار الإمية في تعداد ٢٠٠٦ نحو ٣٠% من إجمالي عدد السكان من سن ١٠ سنوات فأكثر.

وقد انتهت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها:

١-ديمومة المعوقات الاساسية للتنمية البشرية المتمثلة فى ارتفاع معدلات الفقر والامية والتسرب من التعليم وتدنى مقومات البيئة الصحية متمثلة فى نوعية مياه الشرب والصرف الصحى والغذاء بالاضافة إلى ارتفاع معدلات التلوث والامراض المزمنة .

٢-ضعف دور النقابات العمالية والمهنية وغيرها من المؤسسات غير الحكومية فى فرض اجندتها لسد الفجوة بين نوعية التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة واحتياجات سوق العمل بالاضافة إلى نوعية التاهيل والتدريب المقدم لهذه العمالة.

٣-انخفاض انتاجية رأس المال بصفة عامة وانتاجية رأس المال البشرى بصفه خاصة والاعتماد على الاقتصاد الريعى وضعف الإستثمارات والخلل فى توزيع الناتج القومى وغياب الشفافية.

٤-عدم وجود استراتيجية واضحة لاستدامة الموارد البشرية مما يضعف مساهمتها فى الناتج القومى.

التوصيات

١-تبنى الحكومة استراتيجية تقوم على برنامج عمل محدد بفترة زمنية تعمل على خفش معدلات الفقر والامية والتسرب فى التعليم علي أن يمول هذا البرنامج من الموازنة العامة للدولة في تنفيذه علي المؤسسات غير الحكومية ومتضمن خطة لتحسين الرعاية الصحيه ونوعيه الغذاء وكذلك السيطرة على التلوث وخفض معدلاته.

٢-دعم الحريات العامة والمشاركة فى الحياة السياسية بتفعيل دور الاحزاب والنقابات والجمعيات الحقوقية والخيرية وطرح القضايا القومية على هذه المؤسسات لمناقشتها ووضع تصورات للحلول الممكنة لها وعلى رأسها قضايا التعليم والتدريب والشفافية والعولمة.

٣-ترشيد الاقتراض وخاصة الاقتراض من الخارج وقصر الإقتراض الخارجى على دعم التحول من الاقتصاد الريعى الزبائى إلى الإقتصاد الإنتاجى التنافسى.

٤-تحفيز الاستثمار فى العنصر البشرى والبيئة المحيطة به من خلال برنامج للتنمية البشرية المستدامه فعملية التنمية الإقتصادية يقوم على العنصر البشرى وعوائدها له.

المراجع

أحمد وفاء زيتون(٢٠١٠، ص١٧)، دراسات فى الفقر والتنمية الفيوم، مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع

اسامة عبد الخالق(١٩٩٥، ص٣٥)، تنمية وتطوير الموارد البشرية العربية وإستراتيجيات البقاء فى ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة، مجلة العمل العربية.

إكرام فتحى إلياس(٢٠١٠)، رسالة دكتوراة التأثير التبادلى بين التدهور البيئى والفقر، دراسة تطبيقية على الوضع فى مصر، معهد الدراسات والبحوث – جامعة عين شمس.

جهاد عبد العزيز على يوسف(٢٠١٠): إطار مقترح لسياسة ضريبة كأداه للتنمية المستدامة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراة،.

راشد قران راشد المنصورى: دور التنمية البشرية فى تحسين الأداء فى مستشفيات دولة الإمارات، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير

سمية أمين على، المحاسبة على رأس المال الفكرى، دراسة تحليلية مع التطبيق على رأس المال البشرى، مجلة المحاسبة والإدراة والتأمين العدد ٦٠، الدراسات العليا والبحوث كلية تجارة –جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٨٠

على محمد عبد الوهاب(١٩٨٤): محاسبة الموارد البشرية دار المريخ للنشر، ص١٩٠.

متى نجيب رزق سلامة(٢٠٠٣): دور الادوات الاقتصادية فى الإدارة البيئية للتحكم فى نفايات المستشفيات الخاصة بالقاهرة، معهد الدراسات والبحوث البيئة، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير

معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٣ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لعام ٢٠٠٣ القاهرة.

AfairGlobaliztion , Creating opportunities for all – ILO 2004.

European charter bulletin for small enterprises JUNE 2000.

News brief industrial economic information : 2007 VOL 396

Publication of smes, corporation in JAPIN SYRIA : 2006.

Publication of smes, corporation in MALAYSIA :2006

Report about the development in the middle east& north Africa THE WORLD BANK, 2012.

Social protection financingReport – INTERNATIONAL LABOUR OFFICE JULY 2005.

World employment report INTERNTIONAL LABOUR OFFICE GENEVA: 2001.

Stephen J. Ball, Neoliberalism, academic education and social economy from the free market to knowledge capitalism , British Journal of Educational Studies Published : 2012

A PROPOSED FRAMEWORK FOR RATIONALIZING MONETARY SUPPORT POLICY AS A TOOL OF SOCIAL MARKET ECONOMY TO ACTIVATE HUMAN DEVELOPMENT EFFORTS

A COMPARATIVE STUDY WITH SOME OF THE EUROPEAN EXPERIMENTS

[18]

Mandour, A. F.[(1)]; Al-Ataar, Sohair, A.[(2)] and Al-Gaby, H. M.[(3)]
1) Faculty of commerce, Ain Shams University 2) Women College, Ain Shams University 3) Ministry of Finance

ABSTRACT

The study aims at introducing a framework through which the monetary support policy will be rationalized, based on the role that NGOs can play, which is one of the most important pillars of the social market economy, in order to activate the efforts in the field of human development. The descriptive approach and the analytical approach in the light of two experiences of the German state The first experience after the Second World War and the second experiment after the collapse of the Berlin Wall and the Union of West and East Germany using the inductive method of collecting, Almhkh during the period to follow them from 1949 to 1958 and from 1990 to 1999 period, and represented research tools in reference to the German experience of studies and statistical reports on government support both types.

The study found that the main obstacles to human development are high levels of poverty, illiteracy, dropout of education, poor health environment, weak capacity of non-governmental institutions to reduce the negative impact of free market economy, and lack of government-

based strategy. On poverty, illiteracy and dropout rates in education. This program should be financed from the state budget in its implementation to non-governmental organizations. It includes a plan to improve health care and food quality, as well as controlling pollution and reducing its rates. To participate in the political life of activating the role of parties, trade unions, human rights associations and charities put national issues on these institutions to discuss and develop ideas for possible solutions on top of her education, training, transparency and globalization issues.